

وثيقة معلومات المشروع المرحلة التجريبية

رقم التقرير: PIDC18002

اسم المشروع	مشروع إدارة المخلفات الصلبة في القاهرة (P152961)
المنطقة	الشرق الأوسط وشمال افريقيا
الدولة	جمهورية مصر العربية
القطاع أو القطاعات	إدارة المخلفات الصلبة (80%)، والإدارة العامة – المياه، والصرف الصحي والحماية من الفيضانات (20%)
الموضوع	تنمية حضارية اخرى (50%) الصحة البيئية وادارة التلوث (50%).
رقم تعريف المشروع	P152961
المقترض أو المقترضين	وزارة المالية
الوكالة المنفذة للمشروع	محافظة القاهرة
فئة التصنيف البيئي	أ – تقييم كامل
تاريخ تحضير تحديث وثيقة معلومات المشروع	20 ديسمبر 2014
التاريخ المتوقع لموافقة مجلس الإدارة	31 اذار 2016

أ. مقدمة والسياق السياق المحلي

1. تشهد مصر، منذ مطلع العام 2011، سلسلة من الاضطرابات والتحولت السياسية، والاقتصادية والاجتماعية. وقد أضحت عملية التنمية الاقتصادية الشمولية، على الصعيد الاجتماعي، وخلق فرص العمل، والحوكمة والشفافية من أولويات المجتمع المصري والحكومات المتعاقبة التي تولت زمام السلطة في أعقاب ثورة الخامس والعشرين من يناير. وتواجه الحكومة تحديات أنية تتعلق باستعادة التوازن الاقتصادي الكلي، والاستدامة المالية والاستقرار السياسي. كما تواجه أيضاً تحديات أساسية مرتبطة بالهيكلية، بما في ذلك التعامل مع قضايا الدعم، وتحسين شبكة الأمان الاجتماعي وتقديم الخدمات الاجتماعية ضمن بيئة تشهد نمواً سكانياً بنحو مليون شخص كل ثمانية أشهر.

2. ويتركز تواجد السكان في مصر، إلى حد بعيد، في المناطق الواقعة على امتداد وادي نهر النيل، وفي منطقة

الدلتا (الموقع الذي يصب فيه نهر النيل في البحر الأبيض المتوسط) وبمحاذاة قناة السويس. ويعتبر الفقر إحدى المشكلات المستمرة في جميع أنحاء هذا البلد، إذ تصل معدلات الفقر إلى 60% في منطقة الدلتا وصعيد مصر. كما تعاني العديد من الأحياء الحضرية في محافظة القاهرة من الفقر.

3. ويهدف نهج البنك الدولي الرامي إلى دعم البنية التحتية لإدارة المخلفات البلدية الصلبة في مصر إلى مساعدة هذا البلد في الاستفادة من موارده العامة، واجتذاب مشاركة القطاع الخاص وبناء مؤسسات القطاع لتقديم خدمات فعالة. يتناسق هذا المشروع مع الشراكة الاطارية بين مصر والبنك الدولي (2015-2019) والتي يحركها أهداف تحقيق الازدهار المشترك والحد من الفقر المدقع من خلال الاستثمار في البنية الأساسية والتنمية المستدامة من خلال التركيز على عدد من المواضيع من ضمنها ادارة المخلفات الصلبة. أما على صعيد قطاع إدارة المخلفات البلدية الصلبة، فسيتم تحقيق هذه الأهداف من خلال تنفيذ الإصلاح المؤسسي في مؤسسات القطاع الرئيسية والعمل على بناء قدراتها، سواء على المستوى الوطني أو المحلي، على حد سواء. وسيعمل البنك الدولي على تقديم الدعم بطريقة تدريجية وعملية مع الحرص على أخذ سياق انعدام الاستقرار الذي تعاني منه البلد في الوقت الراهن بعين الاعتبار، كما سيتم إرساء هذا الدعم في وسط متماسك لتنفيذ برامج ذات أمد أطول.

السياق القطاعي والمؤسسي

4. يتطلب قطاع المخلفات الصلبة إيلاء الاهتمام إليه وإدخال التحسينات عليه في جميع أنحاء البلاد تقريباً. وقد بلغ حجم المخلفات الصلبة التي أنتجتها مصر في العام 2012 نحو 90 مليون طن من المخلفات الزراعية، ومخلفات عمليات البناء والهدم، والمخلفات البلدية الصلبة بالإضافة إلى غيرها من المخلفات الصناعية والمواد الخطرة. ويبلغ حجم المخلفات البلدية الصلبة من هذه المواد حوالي 20 مليون طن، وهي مخلفات تنتجها المنازل والشركات في جميع أرجاء البلاد، مع زيادة سنوية تظراً على حجم المخلفات المتولدة بمعدل قدره حوالي 3.4%. وتتألف الغالبية العظمى من المخلفات البلدية الصلبة في مصر من المخلفات العضوية/ فضلات الطعام. (تركيبية المخلفات المنتجة موزعة حسب النوع: مخلفات عضوية: 50-60%؛ الورق والكرتون: 10-25%؛ البلاستيك: 3-12%؛ الزجاج: 1-5%؛ المعادن: 1.5-7%؛ المنسوجات: 1.2-7%؛ مخلفات أخرى: 11-30%).

5. وتعاني مرافق التخلص من المخلفات البلدية الصلبة من كونها دون المستوى المطلوب، ناهيك عن أنه لا يتم التخلص من المخلفات التي ينتجها هذا البلد في مدافن صحية حديثة تستوفي الشروط الصحية سوى لما نسبته 2% فقط من حجم المخلفات الصلبة المنتجة. وبصورة أساسية، تتم التخلص من باقي المخلفات في مدافن محكومة وكذلك في مقالب غير خاضعة للرقابة، حيث تكون الضوابط البيئية في حدودها الدنيا، وتكون ممارسة الحرق المكشوف للمخلفات أمراً شائعاً. ويعزى الوضع الراهن المتعلق بالتخلص من المخلفات بطريقة غير صحية من جراء غياب أية قواعد أو توجيهات وطنية قاطعة للاسترشاد بها في عملية تشغيل المرافق المخصصة للتخلص من المخلفات. وبصورة عامة، يتم تشغيل غالبية مرافق التخلص من المخلفات طبقاً للقواعد التي هي جزء من عملية تقييم الأثر البيئي وشروط الموافقة على المواقع وذلك لكل مرافق على حدة.

6. بالإضافة إلى ذلك، تعاني أنظمة جمع المخلفات في الغالبية العظمى من البلاد من كونها دون المستوى المطلوب. وتسهم أنظمة جمع المخلفات البلدية الصلبة في جمع أقل من 25% من حجم المخلفات المنتجة في المناطق الريفية وما بين 30-85% من إجمالي حجم المخلفات المنتجة في المناطق العمرانية. أما في العاصمة المصرية القاهرة، فإن معدل جمع المخلفات يبلغ حوالي 70%. من ناحية أخرى، تتراكم المواد المتبقية من المخلفات التي لا يتم جمعها داخل المناطق السكنية والتجارية وفي محيطها كما يتم اللجوء في كثير من الأحيان إلى إلقاء هذه المخلفات في الأنهار والترع المهجورة، الأمر الذي يجعل من هذه المواقع بؤراً لاجتذاب الحشرات الناقلة للأمراض، وانبعاث الروائح الكريهة وتدهور نوعية الحياة المحلية.

7. وتشير التقديرات إلى أن تراكم المخلفات البلدية الصلبة التي لا يتم جمعها واتباع ممارسات لا تستوفي المعايير المطلوبة في التخلص من المخلفات ستقضي إلى آثار صحية ضارة عبر جميع أنحاء مصر تكلف ما يعادل 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي. كما تقضي عدم كفاية الممارسات المتبعة في إدارة المخلفات إلى تدني نوعية الهواء، وتدني جودة المياه، والتأثير على المظهر الجمالي للمناطق ناهيك عن الآثار السلبية التي تطال قطاع السياحة، والتجارة بالإضافة إلى التأثير على جاذبية مصر كمكان لتأسيس الأعمال التجارية. وتعاني شريحة الفقراء، أكثر من غيرها، من كونها الشريحة الأكثر عرضة للأعباء التي تفرضها عدم كفاية أنظمة المخلفات الصلبة، نظراً لأن مشكلة تراكم المخلفات التي لا يتم جمعها تبدو أكثر ظهوراً في الأحياء الفقيرة. من ناحية أخرى، يكون العديد من الأفراد ذوي الدخل المتدني أكثر عرضة للمخاطر المرتبطة بالمخلفات من جراء مشاركتهم في أعمال فرز المخلفات بحثاً عن المواد ذات القيمة الاقتصادية التي يمكن استردادها أو إعادة بيعها.

8. وتشكل المخلفات العضوية الجزء الأكبر من المخلفات، إذ تتراوح نسبتها تقريباً ما بين 50-60% من إجمالي حجم المخلفات البلدية الصلبة المنتجة على مستوى البلد. من ناحية أخرى، فقد باءت المحاولات الرامية إلى إدارة هذه المخلفات، من خلال تنفيذ مبادرات تحويلها إلى أسمدة، بالفشل. ويبلغ عدد المرافق التي عملت الحكومة على بنائها في كافة أرجاء مصر لاستخدامها من أجل تحويل المخلفات إلى أسمدة 65 مرفقاً، إلا أن عدداً قليلاً منها فقط لا يزال عاملاً. وتشكل المخلفات من البلاستيك، والزجاج، والمعادن والورق/ الكرتون - وجميعها مواد قابلة لإعادة التدوير إلى حد كبير - نسبة أخرى تتراوح ما بين 15-50% من المخلفات، على الرغم من أن مستويات إعادة التدوير على المستوى الوطني لا تتجاوز نسبة 4%. ويتم في مصر تحويل بعض المواد القابلة لإعادة التدوير والمستخرجة من المخلفات إلى مواد جديدة، بالإضافة إلى تغذية الأسواق العالمية لإعادة تدوير المواد. وقد ينتهي المطاف بالمخلفات المنتجة في مصر بإعادة معالجتها في بلاد أخرى وذلك رهناً بالجهة التي تدفع أفضل الأسعار.

9. يتم تحديد مسألة نقص التمويل المتاح لنظام المخلفات البلدية الصلبة الرسمي بوصفها مشكلة دائمة. فقد خلص التقرير "شبكة تبادل المعلومات والخبرات الإقليمية حول المخلفات الصلبة في المشرق والمغرب" (SWEEP-Net) إلى وجود فجوة تمويلية بنسبة 35% بين كلفة تشغيل نظام إدارة المخلفات البلدية الصلبة الحالي في مصر والعائدات التي يتم جمعها من خلال رسوم المستخدمين التي يتم فرضها على المنازل والشركات. ونظراً لتدني مستويات دخل الأسرة في مناطق كثيرة في البلاد، فقد جرى تحديد الحد الأقصى للرسوم المفروضة على الأسر

في المناطق العمرانية بقيمة تتراوح بين 1-10 جنيه مصري شهرياً، وبقيمة تتراوح بين 1-4 جنيه مصري شهرياً للأسر التي تقطن الأجزاء الريفية من مصر. في حين تتراوح قيمة الرسوم المفروضة على المحلات والمنشآت التجارية مقابل الحصول على خدمات جمع المخلفات ما بين 10-30 جنيه مصري شهرياً. ولتسهيل عملية تسديد الرسوم، فإن نفس القانون يسمح للبلديات بفرض رسوم مقابل خدمة جمع المخلفات الصلبة من خلال إدراج بند للرسوم الإضافية على فواتير الكهرباء، وذلك من منطلق حرص الأسر على الأرجح على دفع فواتير الكهرباء الخاصة بها نظراً لاحتمالية انقطاع خدمة التيار الكهربائي عنها في حال عدم الدفع. أما في حالة خدمات المخلفات، وعلى النقيض من ذلك، فإنه يتم اللجوء إلى التخلص من المخلفات المنزلية بشكل غير قانوني كوسيلة لتجنب الرسوم المفروضة في مقابل المخلفات. وتقوم شركات الكهرباء بتحويل الإيرادات المحصلة إلى السلطات المحلية المعنية بإدارة المخلفات الصلبة.

10. لقد تمخضت الجهود الرامية إلى زيادة جودة الخدمات من خلال الاستفادة من خدمات شركات جمع المخلفات التابعة للقطاع الخاص عن نتائج متباينة على مدى العقد الماضي. ومنذ مطلع العام 2002، تولت هذه الشركات الخاصة مسؤولية تقديم خدمات جمع المخلفات البلدية الصلبة في كافة أنحاء محافظات القاهرة، والإسكندرية والجيزة. وفي بعض الحالات، نشأت صعوبات على الفور من جراء حالات التضارب مع القطاع غير الرسمي الراسخ في توفير خدمات جمع المخلفات الصلبة وأيضاً من جراء الشكاوى المتعلقة بكون التوقعات من هذه الخدمة قد كانت أعظم من الشروط الواردة في العقود ووثائق العطاء. بالإضافة إلى ذلك، فقد كان تباطؤ محافظة الإسكندرية في إصدار الدفعات لهذه الشركات إحدى العوامل التي أسهمت في إجماع هذه الشركات على اتخاذ قرار مشترك ألا وهو التخلي عن العقد المبرم لتزويد خدمات جمع المخلفات في محافظة الإسكندرية.

11. يلعب القطاع غير الرسمي دوراً كبيراً في قطاع جمع وإعادة تدوير المخلفات في مصر. ونتيجة لسوء الخدمات المقدمة من خلال البرامج الرسمية لجمع المخلفات وتوظيف الشوارع، تلجأ العديد من المنازل والشركات إلى عقد ترتيبات غير رسمية لجمع المخلفات بغية ضمان الحصول على خدمة موثوقة في مجال جمع المخلفات مباشرة من أمام أبواب المنازل والشركات. يذكر بأن هذه الأنظمة غير الرسمية هي أكثر شيوعاً في الأماكن التي تعاني فيها خدمات جمع المخلفات المقدمة من قبل البلديات من سوء الإدارة أو التي تكون الترتيبات اللوجستية فيها فيما يخص نقل المخلفات المنزلية من أسفل السلالم أو المربع السكني إلى النقطة المخصصة للتخلص من المخلفات غير مريحة أو مرهقة للغاية. ويعرف مجتمع الزبالين القوي، المؤلف من 96,000 شخص، بدوره في تقديم قدر كبير من خدمات جمع المخلفات غير الرسمية القائمة في كافة أرجاء مصر مع تركيز رئيسي في محافظتي القاهرة والجيزة. وتقدر إحدى الدراسات الأخيرة التي نفذتها اليونيسكو بأن الزبالين يعملون مجتمعين على إدارة ما نسبته 10% من المخلفات التي ينتجها هذا البلد. كما يلجأ العديد من الزبالين أيضاً إلى إدارة أعمال تجارية في مجال إعادة التدوير تركز على مواد محددة (على سبيل المثال، أنواع معينة من البلاستيك، والمعادن والمنسوجات، إلخ) والتي يتم تجميعها وبيعها للآخرين بالجملة أو إعادة معالجتها في الموقع لتحويلها إلى مواد ذات قيمة أعلى. وفي العديد من الحالات، يتم اللجوء إلى استخدام معدات تصنيع متطورة في مواقع المعالجة تلك، في حين تبدو القضايا المتعلقة بالصحة والسلامة على قدر ثانوي من الاهتمام، الأمر الذي يعرض هؤلاء العمال وغيرهم من أفراد المجتمع المحلي القاطنين في محيط هذه المناطق للخطر. وتنتظر المجتمعات المحلية إلى الزبالين كجهات خدمتية فعالة تعمل على تقديم خدمة جمع المخلفات من باب

المنزل في المناطق الحضرية الكبرى في محافظتي القاهرة والحيزة وضواحيهما.

12. علاوة على ذلك، فقد شهدت السنوات الأخيرة نمو الأنشطة غير الرسمية الأخرى المرتبطة بخدمة المخلفات. وتتضمن هذه الأنشطة غير الرسمية عزل واستعادة المواد القيمة القابلة لإعادة التدوير من قبل القائمين بعمليات فرز المخلفات بشكل غير رسمي من أي نقطة من نقاط المخلفات غير الخاضعة للرقابة. وقد تكون هذه النقاط هي حاويات المخلفات الموزعة في الشوارع، أو نقاط جمع المخلفات في الشوارع، أو محطات الترحيل أو المواقع غير الخاضعة للرقابة والتي يتم استخدامها للتخلص من المخلفات. أما بالنسبة للأسباب الكامنة وراء هذا النمو الذي طرأ على تلك الأنشطة غير الرسمية فتتمثل في ظروف الفقر التي يعاني منها هذا البلد بالإضافة إلى اكتساب المواد القابلة لإعادة التدوير قيمة متزايدة، جنباً إلى جنب مع عدم وجود رقابة وغياب الكفاءة في إدارة المخلفات. ولا تتوفر أرقام رسمية دقيقة حول العدد الإجمالي للقائمين بعمليات فرز المخلفات بشكل غير رسمي.

قضية إدارة المخلفات البلدية الصلبة في محافظة القاهرة

13. تعتبر محافظة القاهرة من كبرى المحافظات المصرية من حيث عدد سكانها، بالإضافة لكونها واحدة من أكبر المدن في العالم وأكثرها اكتظاظاً. ويتعداد سكاني يناهز 9 ملايين نسمة، وبحكم موقعها في قلب منطقة القاهرة الكبرى التي يتجاوز تعدادها السكاني 17.8 مليون نسمة، تواجه محافظة القاهرة تحديات هائلة في مجال إدارة المخلفات الصلبة، والتي يزيد من تفاقمها الكثافة السكانية والشوارع الضيقة.

14. تمثل عملية جمع المخلفات، إلى حد بعيد، أكبر المشاكل التي تواجهها القاهرة فيما يخص المخلفات الصلبة، إذ لا تتعدى نسبة المخلفات التي يتم، في نهاية المطاف، جمعها من أجل التخلص منها/ معالجتها 65% من إجمالي حجم المخلفات المنتجة يومياً على المستوى المحلي والبالغ 15,000 طن يومياً. وفي بعض الأحيان، يكون حجم المخلفات التي لا يتم جمعها كبيراً مما جعل محافظة القاهرة تشرع في النظر في خطوات طارئة مختلفة لإزالة هذه المواد، على الرغم من عدم وضوح مصدر الموارد التي سيتم من خلالها تغطية تكاليف أعمال التنظيف تلك.

15. تتفاوت الاستراتيجيات المتبعة في عمليات جمع المخلفات اليومية في مناطق المحافظة المختلفة، حيث يتم تقسيم القاهرة إلى أربع مناطق خدمانية، تمتلك كل منها ترتيبات مختلفة في مجال جمع المخلفات ويجري الإشراف عليها من قبل الهيئة العامة لنظافة وتجميل القاهرة. أما في المناطق الشمالية، والشرقية والغربية من المحافظة، فقد جرى منذ العام 2002 التعاقد مع أربع شركات تابعة للقطاع الخاص لتقديم خدمة جمع المخلفات. وتعمل الهيئة العامة لنظافة وتجميل القاهرة على تقديم خدمات إدارة المخلفات الصلبة في الجزء الجنوبي من القاهرة، كما أنها تتقاسم هذه المسؤولية مع شركة خاصة.

16. أما مقاول المخلفات في المناطق الشمالية والغربية فهو شركة AMA (شراكة بين شركة إيطالية وأخرى عربية). وبدورها، تلجأ شركة AMA إلى إبرام تعاقدات فرعية مع الزبيلين لتنفيذ الجزء الأكبر من أعمال جمع المخلفات. وتركز هذه الشركة على تنظيف الشوارع، وجمع الحاويات ونقل المخلفات إلى المرفق المخصص للتخلص منها.

أما بالنسبة للمنطقة الشرقية، فقد فازت شركة Enser الإسبانية بالعقد في العام 2002، إلا أنه وبحلول العام 2006 لجأت هذه الشركة إلى وقف أعمالها لأسباب مالية. ومنذ ذلك الحين، تولت تنفيذ العقد شركة إسبانية أخرى تدعى Fomento de Construcciones y Contratos SA وذلك من خلال شركة فرعية تعرف باسم الشركة المصرية للخدمات البيئية. أما في الجزء الجنوبي من المدينة، فقد تم تشكيل شركة عامة تدعى الفسطاط من قبل الهيئة العامة لنظافة وتجميل القاهرة حيث أوكلت إلى هذه الشركة مسؤولية جمع المخلفات المنزلية. ولكن تم حل تلك الشركة في عام 2011. تنقسم المنطقة الجنوبية في القاهرة إلى قسمين فرعيين: القسم الفرعي الأول يشمل السيدة زينب، مصر القديمة، الخليفة، المقطم، دار السلام، و البساتين. أما القسم الفرعي الثاني فيشمل المعادي، طرة، المسرة، حلوان، التبين. و تتم إدارة جمع مخلفات المنازل في القسم الفرعي الأول من قبل 74 من فرق المتعهدين¹ و المتعاقدين معهم من قبل الهيئة العامة لنظافة وتجميل القاهرة. و تتولى الهيئة العامة لنظافة وتجميل القاهرة مسؤولية كنس الشوارع، إزالة تراكمات المخلفات الصلبة، تفرغ حاويات المخلفات الصلبة و ترحيل المخلفات لماكن التخلص النهائي. أما بالنسبة للقسم الفرعي الثاني، فهناك شركتين رئيسيتين مشتركتين في تقديم الخدمات، و هما أوروبا 2000 (Europe 2000) في المعادي و طرة، و نهضة مصر في المسرة و حلوان. أما التبين فيخدمها فريقين من المتعهدين. وثمة اختلافات بسيطة في أنظمة جمع المخلفات، إلا أنه يتم إلزام الأسر الآن في أجزاء كثيرة من المدينة بحمل مخلفاتهم والمخلفات القابلة لإعادة التدوير إلى حاوية جمع مركزية توجد عند كل بضعة مربعات سكنية في محيط أحيائهم. أما في أجزاء أخرى من المدينة، فإنه يتم إبرام تعاقدات فرعية مع الزبالين أو مع شركات أخرى صغيرة لتوفير خدمة جمع المخلفات من باب البيت.

17. وينتهي سريان العقود الحالية لجمع المخلفات في العام 2017، ولذا، فمن المهم الآن العمل على اتخاذ الخطوات اللازمة لوضع إجراءات لعطاءات جديدة تضع شروط العقود الجديدة التي من شأنها أن تفضي إلى تحقيق الكفاءة في التكاليف وزيادة التغطية الخدماتية على حد سواء. وهذا العمل يشكل بالضرورة جزءاً من برنامج العمل المقترح أدناه. وثمة استراتيجية قد تكون مفيدة ألا وهي العمل على فصل عقود خدمات جمع المخلفات الكبرى لتوزع على عقود لتغطية مناطق خدماتية أصغر، وبالتالي تمكين قدر أكبر من المشاركة المباشرة من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة.

18. يبقى القطاع غير الرسمي لإعادة التدوير جزءاً مهماً من مشهد المخلفات في القاهرة. ويعمل فارزو القمامة على تخصص حاويات المخلفات العامة والخاصة وإفراغها تقريباً من أي سلع قابلة للبيع. وفي العديد من الأجزاء في القاهرة، يحافظ الزبالون (جامعو القمامة) أيضاً على قدر كبير من الترتيبات المتعلقة بخدمة جمع المخلفات من باب المنزل و التي طالما عملوا على تقديمها والتي كانت قائمة قبل العام 2002 وهو موعد بدء سريان عقود جمع المخلفات المبرمة مع شركات القطاع الخاص لمدة 15 عاماً. و يقوم جامعو القمامة بإحضار المخلفات التي يتم جمعها إلى المناطق التي يقطنوها و التي يوجد بها بعض المرافق الخاصة بفرز ومعالجة المخلفات. و توجد هذه الأحياء في حي منشية ناصر وأيضاً في خمسة مواقع أخرى في أنحاء محافظة القاهرة. يتم تنظيف المخلفات ورزماها أو إعادة معالجتها قبل أن يجري بيعها في أسواق السلع المحلية والدولية. بالإضافة إلى ذلك، فقد تركز عمل الزبالين أيضاً، حتى العام 2009، على تحويل فضلات الطعام التي تنتجها الأسر، إذ استخدموا هذه المواد

المتعهدون هم مجموعات صغيرة من مقدمي الخدمة المتوافقين من الناحية القانونية مما يمكنهم من الدخول في مجال المخلفات الصلبة بشكل رسمي.¹ و قد كانت هذه المجموعات بالأساس مكونة من مقدمي الخدمة الغير رسميين.

لإطعام 200,000-300,000 خنزير يتم الاحتفاظ بهم من قبل الزبالين لأغراض الاستهلاك الخاص والمبيعات المحلية. بيد أنه خلال فترة انتشار وباء انفلونزا الخنازير في العام 2009، أمرت الحكومة المصرية بإعدام القطيع بأكمله كإجراء وقائي. وقد كان من شأن هذا الإجراء أن أفضى إلى تغيير الطريقة التي عمل بها الزبالون كما أفضى غياب الخنازير إلى فقدان الاهتمام بالمخلفات العضوية. ونتيجة لذلك، وبدلاً من حمل جميع المخلفات التي يتم جمعها إلى منازلهم، يميل الزبالون الآن إلى العمل على فصل المخلفات بصورة أولية بالقرب من المصدر تاركين المخلفات العضوية في حاويات المخلفات الموزعة في الشوارع. وقد أفضى هذا التغيير في ديناميكيات عملية جمع المخلفات ونقلها إلى انخفاض كبير في دخل مجتمع الزبالين. كما أجبر محافظة القاهرة على استكشاف خيارات أخرى للتعامل مع عملية التخلص من فضلات الطعام، التي تشكل تقريباً 50% من مجرى مخلفات القاهرة.

19. يتم التخلص من المخلفات التي تنتجها القاهرة في ثلاثة مواقع مختلفة؛ اثنان منها هما مدفنان محكومان يخدمان المناطق الغربية (2,000 طن/يومياً) والجنوبية (5,500 طن/يومياً) من المحافظة. إلا أن محافظة القاهرة ترغب في إغلاق هذين المرفقين بحلول العام 2017 نظراً لطبيعتهما التي لا تستوفي المعايير المطلوبة. وسيتم استبدالهما بمدفن صحي للمخلفات ومنشأة لتحويل المخلفات إلى أسمدة/ الحصول على الوقود المشتق من المخلفات/ إعادة تدوير المخلفات، وفرزها ومعالجتها إذ سيقام هذا الموقع المقترح على مساحة قدرها 714 فدان (300 هكتار) في منطقة بلبس. من جهة أخرى، تستفيد المناطق الواقعة في الجزء الجنوبي من المحافظة من مرفق ثالث، معروف باسم موقع 15 مايو، وتشرف على تشغيله الشركة المصرية لتدوير المخلفات الصلبة، حيث يستقبل هذا الموقع المخلفات من المقاول (شركة الفسطاط)، في حين يتم تشغيل الشاحنات والزبالين من قبل الهيئة العامة لنظافة وتجميل القاهرة. وهناك ما يقرب من 175 مركبة تفرغ حمولتها في هذا المرفق يومياً، أي بمعدل 6-7 طن للشاحنة الواحدة .

20. وتبلغ السعة الحالية للمدفن الصحي المخلفات المقام في منشأة 15 مايو 2,000 طن يومياً، في حين تبلغ سعة منشأة تحويل المخلفات إلى أسمدة في نفس الموقع 1,600 طن يومياً. ومع تبطين المدفن الصحي ببطانة من البنتونايت، ووجود نظام لجمع السوائل بالإضافة إلى نظام لاسترجاع الغازات، فإن البعض يصف هذا المدفن الصحي على أنهم مدفن صحي للمخلفات، على الرغم من عدم وجود بطانة بلاستيكية غير منفذة منفصلة عند قاعدة المدفن الصحي الأمر الذي يدفع آخرين إلى القول بأنه ليس مؤهلاً لهذه التسمية. وعلى الرغم من قدرته الاستيعابية، إلا أنه تجري الإفادة بأن هذا المرفق لا يستقبل سوى 1,500 طن من المخلفات يومياً، 60% منها هي مواد عضوية. أما نسبة الـ 40% من المواد التي لا يجري تحويلها إلى أسمدة، فينتهي بها المطاف إما في المدفن الصحي المجاور أو يتم بيعها لأفران الإسمنت القريبة كمواد يتم تحويلها إلى وقود مشتق من المخلفات. وتبلغ السعة الحرارية/ القيمة بالكيلو للمواد القابلة للتحويل إلى وقود، والتي تتألف بصورة أساسية من البلاستيك، والورق، والخشب 7,000 كيلو كالوري الأمر الذي يجعل منها مادة وقود جيدة لاستخدامها في تلك الأفران. وتحصل الشركة المصرية لتدوير المخلفات الصلبة على مبلغ يتراوح بين 150-250 جنيه مصري لكل طن من المواد القابلة لاشتقاق الوقود منها والتي تعمل على نقلها إلى أفران الإسمنت المحلية. ويتم معالجة المواد العضوية التي يجري تحويلها إلى أسمدة عن طريق وضعها في مصفوفات يتم تقليبها بصورة دورية باستخدام آلة لتقليب كبيرة. كما يجري العمل عن كثب على مراقبة محتوى رطوبة وحرارة المواد بغية تحسين عملية

التحلل الطبيعي للمخلفات. وعادة ما يتم إنتاج السماد في غضون فترة تتراوح بين 45-90 يوماً، إذ يتم إخضاع المواد القابلة للتحويل إلى عمليات غربلة متعددة في محاولة لإزالة المواد الخاملة (الزجاج، والحجارة، وما إلى ذلك) بالإضافة إلى الأغشية البلاستيكية. ويتم بيع السماد المنتج في الأسواق المحلية ليتم استخدامه كمادة محسنة للتربة. ونظراً لنهجها المتكامل للغاية المتبع في عملية المخلفات - تحري أقصى استفادة من المواد التي تدخل إلى هذه المنشأة - فإن منشأة 15 مايو تمثل نموذجاً محتملاً للمرفق الجديد الذي يعتزم إقامته في منطقة بليبس.

21. تلجأ الهيئة العامة لنظافة وتجميل القاهرة إلى دفع ما قيمته 30 جنيه مصري إلى الشركة المصرية لتدوير المخلفات الصلبة لكل طن من المخلفات التي تجري معالجتها في موقع 15 مايو. وفي ظل الشروط المنصوص عليها في عقد أبرم سابقاً، فقد كفلت هذه الشروط للشركة المصرية لتدوير المخلفات الصلبة الحصول على قيمة الطن في العتمةقابل 1,600 طن يومياً، بغض النظر عما إذا كان قد تم بالفعل نقل هذا الحجم من المواد إلى المنشأة. أما اليوم، فإن الدفعة تعتمد على البيانات الفعلية للوزن، إذ يتم إرسال هذه البيانات على أساس شهري إلى الهيئة العامة لنظافة وتجميل القاهرة.

الوضع المؤسسي والسياسي لقطاع المخلفات الصلبة

22. الوضع السياسي لإدارة المخلفات البلدية الصلبة في مصر معقد. ويرجع ذلك بصورة رئيسية لتعدد المسؤوليات الخاصة بجوانب مختلفة من هذه القضية و تداخلها في مهام العديد من الوزارات، والمحافظات والهيئات. وتلجأ وزارة الدولة المصرية لشؤون البيئة إلى تحديد التوجه العام لسياسة المخلفات الوطنية، بما في ذلك وضع السياسات المتعلقة بالتعرف، وتحديد دور القطاع الخاص، وتصميم وتوجيه عمليات المنشآت المخصصة للتخلص من المخلفات بالإضافة إلى تنفيذ القوانين، وهي مهام يجري توليها والتعامل معها من قبل جهاز شؤون البيئة، وفي وحدة فرعية تابعة لوزارة الدولة المصرية لشؤون البيئة. وينخرط جهاز شؤون البيئة في العمل مباشرة مع الوحدات المحلية وذلك من خلال الدور الذي يلعبه الجهاز في تقييمات الأثر البيئي التي يشترط العمل على إعدادها لجميع منشآت ترحيل المخلفات الصلبة والتخلص منها. وزارة الدولة للتنمية المحلية هي الجهة المسؤولة عن تطوير السياسات المتعلقة تحديداً بالمخلفات البلدية الصلبة، كما = تعمل مباشرة مع المحافظات المسؤولة عن تطبيق تلك السياسات على أرض الواقع. كما تلعب وزارة الدولة للتنمية المحلية دوراً فنياً لتحسين نوعية الخدمات المقدمة في المحافظات في كافة أرجاء البلد. من ناحية أخرى، توكل إلى وزارة التطوير الحضري والعشوائيات المسؤولة عن القضايا المرتبطة بقطاع المخلفات غير الرسمي، وتطوير مهارات جامعي المخلفات المحليين بالإضافة إلى بذل الجهود الرامية إلى المساعدة في تحقيق إدماجهم على نحو أفضل في نظام المخلفات الرسمي.

23. وتتسم قدرات المحافظات/ البلديات فيما يخص تقديم خدمات مرضية لمواطنيها في قطاع إدارة المخلفات الصلبة بمحدوديتها. وتأتي هذه المحدودية في القدرات على الرغم من استراتيجية اللامركزية التي تتبعها مصر والتي يتم بموجبها تحويل المحافظات بما يلي: أ) المسؤولية عن تقديم خدمات إدارة المخلفات الصلبة، إما بصورة مباشرة أو من خلال التعاقد مع شركات تابعة للقطاع الخاص لتقديم هذه الخدمات؛ ب) وضع الخطط المحلية أو الإقليمية لإدارة المخلفات الصلبة؛ وأيضاً ج) اختيار مواقع منشآت إدارة المخلفات الصلبة، ومراقبة الجودة

التشغيلية لها ورفع مستوى الوعي العام. وقد لجأ عدد قليل من المحافظات إلى تخصيص ادارات تكون مسؤولاً عن عمليات التخطيط وتقديم الخدمات في مجال إدارة المخلفات الصلبة، في حين تتفاوت البنية التنظيمية بين مختلف محافظات البلاد. وقد جرى في بعض المحافظات، بما فيها القاهرة والجيزة، تأسيس هيئات رسمية للنظافة والتجميل بموجب مرسوم رئاسي يعود إلى العام 1985 بحيث تكون هذه الهيئات بمثابة نقطة محورية لنظافة الشوارع وغيرها من القضايا المحلية المرتبطة بجمع المخلفات الصلبة والتخلص منها.

24. وقد تم إصدار وثيقة استراتيجية ادارة المخلفات الصلبة (وهي الأكثر شمولاً) في العام 2000، حيث تم بموجب هذه الوثيقة منح الأولوية في تقديم خدمات إدارة المخلفات الصلبة إلى القطاع الخاص، وتطبيق مبدأ "المولت يدفع"، وتعزيز الوعي والمشاركة المجتمعية في أنظمة إدارة المخلفات الصلبة، بالإضافة إلى بذل الجهود الرامية إلى اقران القيمة الاقتصادية بقطاع المخلفات بهدف تعزيز مستوى استرداد المخلفات وتحويلها. ومع ذلك، فقد اتسم تنفيذ هذه الاستراتيجية بالضعف، باعتراف الجميع، ولذا، وبدعم من بنك التنمية الألماني (KfW)، فقد جرى على مدى السنوات الثلاث الماضية العمل على إعداد برنامج وطني جديد لإدارة المخلفات الصلبة، بما في ذلك تحديد الاتجاه الاستراتيجي وبلورة رؤية. ويجري حالياً النظر في هذا برنامج من قبل مجلس الوزراء.

25. وقد جرى تصميم البرنامج الوطني لإدارة المخلفات الصلبة للدفع قدماً بعجلة التنمية في قطاع المخلفات الصلبة في جميع أنحاء مصر، وذلك من خلال مجموعة شاملة من التدابير التي تتراوح من الإصلاح المؤسسي وتطوير السياسات والتشريعات إلى برمجة الاستثمارات وتنفيذها، وتطوير القدرات المهنية، وتحسين الخدمات والمرافق، بالإضافة إلى زيادة مشاركة المجتمع المدني. وتتطوي هذه الخطة على عدة أهداف رئيسية، بما فيها تحسين البنية التحتية لقطاع إدارة المخلفات الصلبة وتحسين نوعية الخدمات الكلية في عدد مختار من المحافظات المصرية؛ وبناء قدرات المؤسسات الشريكة على مستويات متعددة؛ وصياغة سياسة وطنية لإدارة المخلفات الصلبة؛ ووضع الإجراءات اللازمة من أجل إدماج الجهات الفاعلة المعنية من المجتمع المدني والقطاع الخاص.

26. أما من حيث التصميم، فإن البرنامج الوطني لإدارة المخلفات الصلبة هو عبارة عن "برنامج مفتوح" يمثل الغرض العام منه في العمل بمثابة محفز لتطوير هذا القطاع. وسيكون من شأن العديد من الأنشطة التي سيتم تنفيذها في إطار هذا البرنامج تسهيل وصول الممولين والمنظمات، والشركات الدولية والوطنية الأخرى إلى هذا القطاع.

27. وسيتم من خلال هذا المشروع المقترح، والذي سيتم تمويله من قبل البنك الدولي للإنشاء والتعمير، دعم تنفيذ مكونات هذه البرنامج الوطني ولا سيما على المستوى اللامركزي بدءاً بمحافظة القاهرة. وهذا يتوافق مع تقرير التنمية العالمية 2011: "الصراع، والأمن والتنمية"، والذي يحذر من عدم السماح لأن يكون الانتقار عدواً للانجاز- كما يدعو إلى تبني الخيارات الواقعية والأكثر ملاءمة لمعالجة التحديات الآتية. وسيتبنى المشروع نهجاً برامجياً في إدارة المخلفات البلدية الصلبة وسيتم تنفيذه في مصر ضمن إطار زمني يتراوح بين 10-15 عاماً، بدءاً بمحافظة القاهرة.

28. ومن بين أبرز الأهداف المنصوص عليها في مسودة السياسة الجديدة إيجاد دور للقطاع غير الرسمي في أنظمة إدارة المخلفات؛ وتحسين نوعية الجهود المحلية في مجال جمع المخلفات بالإضافة إلى تحسين جودة المرافق المستخدمة في التخلص من المخلفات الصلبة؛ وتطبيق أدوات اقتصادية جديدة لتشجيع تقليل كميات المخلفات المنتجة وضمان معدلات أعلى لاسترداد التكاليف؛ واتخاذ الخطوات اللازمة لضمان محافظة القطاع الخاص على موقعه الصحيح في عملية تقديم الخدمات.

29. وهناك طلب قوي على توفير نظام حديث وفعال ومتكامل لإدارة المخلفات الصلبة في مصر. وعلى الرغم من توافر عناصر التكامل في الوقت الراهن، إلا أنها غير منظمة تماماً على المستوى الوطني أو على نطاق الحكومة المحلية. ويظهر الوضع الراهن وجود طلب متزايد على شراء المنتجات المصنعة من إعادة تدوير المخلفات، مثل البلاستيك، والكرتون والورق المعاد تدويره بالإضافة إلى الأسمدة التي يتم إنتاجها من عملية إعادة تدوير المخلفات العضوية، والطاقة المنتجة من المواد البلاستيكية المعاد تدويرها. وسيكون من شأن إدخال التحسينات على هذا النظام وزيادة كفاءته وفعاليته المساهمة في خفض كمية المخلفات الصلبة التي تتطلب التخلص منها نهائياً؛ وخلق فرص التشغيل، وتوليد الإيرادات للعديد من المشاركين في منظومة المخلفات القيمة. ومن خلال المشروع المقترح، قد يعمل البنك الدولي على دعم الحكومة المصرية في بلورة وتجريب خطة متكاملة لإدارة المخلفات الصلبة والتي قد تضحى نموذجاً/مثالاً يتم تكراره من قبل الحكومة في مناطق أخرى.

العلاقة مع استراتيجية المساعدة القطرية

30. يتوافق المشروع المقترح بصورة تامة مع الركائز الثلاث الواردة في مذكرة الاستراتيجية المؤقتة للبنك الدولي والمؤرخة حزيران/يونيو 2012. وهذه الركائز هي: الإدارة الاقتصادية، وفرص العمل والشمولية. وتهدف التدابير التي يتعين الاضطلاع بها في إطار الركائز الثلاث الواردة في مذكرة الاستراتيجية المؤقتة إلى: (أ) تحسين الإدارة الاقتصادية من خلال السيطرة على العجز المالي والشروع في عمليات الإصلاح لتعزيز الشفافية في عمليات الحكومة؛ (ب) خلق فرص العمل، من خلال الإقراض الطارئ المباشر والشروع في تنفيذ الخطوات الرامية إلى تحسين البيئة المناسبة لتحقيق النمو الذي يقوده القطاع الخاص وخلق فرص العمل؛ وأيضاً (ج) تعزيز الشمولية التي تنطوي على ضمان قدر أوسع من وصول الشرائح المحرومة من السكان - النساء، والشباب والفقراء بالإضافة إلى المناطق الجغرافية المتأخرة إلى البنية التحتية الخدماتية المحلية والخدمات الاجتماعية في محافظة القاهرة. كما سيتم من خلال هذا المشروع تعزيز مشاركة المواطنين والمشاركة المجتمعية في عمليات تصميم، وتنفيذ ومراقبة العمليات التي تنفذها الحكومة.

31. ويمكن ربط المشروع المقترح بالركيزة الأولى من خلال دعم عملية هيكلة عقود الخدمات في محافظة القاهرة مع القطاع الخاص وذلك من خلال عملية تتسم بالشفافية والشمولية، وتأسيس نظام فعال للرصد والتحقق. كما يمكن ربط هذا المشروع بالركيزة الثانية المتعلقة بخلق فرص العمل من خلال دعم العقود الخدماتية التي تتطلب عمالة مكثفة في مجال جمع المخلفات ومخططات الفرز. وأخيراً، من المتوقع أن يسهم هذا المشروع في تحسين عملية تقديم الخدمات في مجال جمع المخلفات ولا سيما في المجتمعات والأحياء الفقيرة والتي تعاني من نقص

32. ولا يستهدف هذا المشروع فئة معينة طبقاً للنوع الاجتماعي (الجنس)، نظراً لأن تحسين عملية جمع المخلفات والتخلص منها سيفضي إلى تحقيق فوائد بالنسبة للذكور والإناث في القاهرة على حد سواء. ومع ذلك، فإن إدارة الأعمال المرتبطة بالتعامل مع المخلفات على مستوى المنزل هي أعمال تلعب فيها المرأة دوراً محورياً. و تلعب المرأة دوراً رئيسياً في القرارات المرتبطة بكيفية إدارة المخلفات على مستوى المنزل، وفي بعض الأحيان في القرارات المتعلقة بأساليب التخلص من المخلفات. كما تعد النساء والفتيات جهات فاعلة رئيسية على مستوى الأنشطة غير الرسمية لإدارة المخلفات، ولا سيما تلك التي يتم تنفيذها من قبل مجتمع جامعي المخلفات العاملين بصورة غير رسمية (الزبالين). وسوف تتناول دراسة تقييم الأثر الاجتماعي، والتي سيجري إعدادها كجزء من عملية الإعداد لهذا المشروع، هذه الجوانب بالتفصيل. وسيتم من خلال هذه الدراسة على وجه الخصوص تقييم الدور الراهن الذي تلعبه المرأة في هذه العملية، والآثار المحتملة للمشروع على النساء، بالإضافة إلى التطرق إلى فرص إشراكهن. على سبيل المثال، يمكن أن تلجأ مراكز الاتصال التي يتم من خلالها الوصول إلى الجمهور في إطار هذا المشروع إلى منح الأولوية لتشغيل النساء. كما سيتضمن تصميم حملات التوعية رسائل محددة موجهة إلى النساء حول تحسين السلوكيات المنزلية المتعلقة بإنتاج المخلفات، وتعبأتها (وفرزها إن أمكن) والتخلص منها.

33. ويتناول هذا المشروع، بشكل مباشر، تطوير القطاع الخاص، ناهيك عن وجود مجالات للتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية كجزء من الالتزام المشترك بين البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية في استراتيجية المساعدة القطرية بالإضافة إلى الالتزام تجاه الحكومة المصرية. ومن المجالات القوية التي تتطوي على دعم محتمل من قبل مؤسسة التمويل الدولية المساعدة في تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم من أجل تقديم خدمات جمع المخلفات، وإعادة تدويرها، وهي مجالات تفضي إلى خلق أصول جديدة. وسيكون من شأن العمل على تطوير مشاريع صغيرة ومتوسطة خلق فرص التشغيل بصورة كبيرة وهو إحدى الأهداف الرئيسية المشتركة لاستراتيجية المساعدة القطرية والمشروع المقترح على حد سواء. ومن بين الدروس المستفادة في تحديد المشروع بأن القطاع غير الرسمي سيستفيد من المساعدة التي توفرها مؤسسة التمويل الدولية في الخدمات التجارية الاستشارية الأساسية (على سبيل المثال، الإجراءات المحاسبية السليمة، والحصول على التراخيص، والتنافس على العقود، والمساعدة في إدارة الانتقال بين الأجيال داخل الشركات التي تعود ملكيتها إلى العائلات، وما إلى ذلك). بالإضافة إلى ذلك، فقد يكون من شأن المساعدة المقدمة من قبل مؤسسة التمويل الدولية المساعدة في تقييم الجانب المتعلق بخلق فرص العمل عموماً عن طريق تنفيذ تحليلات السوق لقطاع المخلفات وإعادة التدوير في مصر/ منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتحديد هياكل السوق الحالية على المستويين الوطني والدولي، وخلق فرص العمل المتخصصة، وخلق طلب من الأسواق الخارجية على المواد شبه المعالجة المعاد تدويرها، وما إلى ذلك. وقد تلجأ مؤسسة التمويل الدولية، كما يتوجب عليها توضيح ما يتعلق بتوفر التمويل اللازم لهذه المنحة لدعم هذا التدخل بالإضافة إلى توضيح خبرتها في مجال التمويل المشترك مع جهات مانحة أخرى في مصر.

34. ويتضح في هذه المرحلة من مذكرة مفهوم المشروع، بأن الحكومة ستلجأ إلى استخدام القطاع الخاص في مرافق

إدارة المخلفات الكبيرة والتي جرى إدماجها، وذلك من خلال آلية تمويل علنية في إطار عملية التصميم- البناء والتشغيل على نحو ما يجري وصفه أدناه. وسيتم اتباع إجراءات البنك الدولي في أعمال التوريد لعملية التصميم، والبناء والتشغيل، وهي إجراءات غير مألوفة إلى حد كبير لدى مؤسسة التمويل الدولية. بالإضافة إلى ذلك، ونظراً لوجود العديد من الشركات المؤهلة المتاحة لتقديم خدمات دراسة الجدوى والمعاملات للحكومة، فمن المخطط أن يتم اتباع أسلوب التوريدات الدولية المفتوحة لاختيار الشركة المناسبة. وستكون خدمات القيمة المضافة لمؤسسة التمويل الدولية مفيدة إلى حد كبير فيما يخص تطوير مشاريع صغيرة ومتوسطة في قطاع المخلفات الصلبة.

2. الأهداف التنموية المقترحة للمشروع/ النتائج

الهدف (الأهداف) التنموية المقترحة

35. يتمثل الهدف التنموي المقترح لهذا المشروع في دعم تحسين خدمات إدارة المخلفات البلدية الصلبة في مناطق مستهدفة في محافظة القاهرة.

36.

النتائج الرئيسية

37. ستضمن مؤشرات الأداء الرئيسية التي تدعم تحقيق الهدف التنموي المقترح للمشروع كلاً مما يلي: (أ) نسبة المخلفات التي يتم إنتاجها في محافظة القاهرة والتي يتم التخلص منها بطريقة سليمة على الصعيدين البيئي والصحي؛ (ب) كمية المخلفات البلدية الصلبة التي يتم استردادها لأغراض إعادة التدوير كل عام نتيجة لتنفيذ هذا المشروع؛ (ج) عدد هكتارات الأراضي الملوثة التي تمت إدارتها بشكل سليم أو عدد مقالب القمامة التي جرى إغلاقها في ظل هذا المشروع؛ (د) النسبة المئوية للزيادة في استرداد التكاليف والتي جرى تحقيقها لميزانية برنامج المخلفات الصلبة في القاهرة؛ وأخيراً (هـ) عدد الأشخاص في محافظة القاهرة الذين تمكنوا من الحصول على خدمات عادية في مجال جمع المخلفات الصلبة.

3. سياق المشروع

المفهوم و الوصف

38. سيدعم المشروع مزيجاً من: (أ) الاستثمارات الاستراتيجية في مجال البنية التحتية في قطاع إدارة المخلفات البلدية الصلبة (أي، جمع المخلفات، ونقلها، والمعالجة الوسيطة لها، والتخلص النهائي منها بطريقة تستوفي الشروط الصحية)، (ب) التعزيز المؤسسي وبناء القدرات التي سيكون من شأنها العمل إلى حد كبير على تعزيز إشراف القاهرة على قضايا المخلفات الصلبة في الأعوام القادمة، بالإضافة إلى (ج) تطوير المهارات والتكنولوجيا. وتقدر التكلفة الإجمالية لهذا المشروع بحوالي 150 مليون دولار أمريكي يتم تمويلها من خلال قرض مقدم من البنك الدولي للإنشاء والتعمير إلى الحكومة المصرية. وستكون الجهة التي ستضمن القرض هي وزارة المالية. أما بالنسبة لمكونات المشروع ومكوناته الفرعية فهي على النحو التالي:

المكون الأول: تحسين مرافق إدارة المخلفات الصلبة في كافة أنحاء محافظة القاهرة. وسيتم من خلال هذا المكون دعم التحسينات التي سيتم إدخالها في مجال إدارة المخلفات الصلبة من حيث تحسين قدرات وكفاءة نظام نقل المخلفات ونظام التخلص منها بطريقة صحية وذلك من خلال تمويل الاستثمارات قصيرة وطويلة الأمد التالية، بما فيها: (أ) إعادة تأهيل عدد

مختار من المقالب أو إغلاقها بطريقة صحية أو تحويلها إلى محطات لنقل المخلفات بحيث تكون مجهزة تجهيزاً استراتيجياً؛ (ب) تخطيط وإنشاء وتشغيل مدفن صحي جديد للمخلفات وتوريد المعدات اللازمة لإدارة المخلفات الصلبة (لجمع المخلفات ولمرافق إدارة المخلفات البلدية الصلبة الجديدة)؛ (ج) تعبيد الطرق الواصلة إلى المدفن صحي الجديد ومحطات الترحيل؛ (د) إدخال التحسينات على منشأة تحويل المخلفات إلى أسمدة واستهداف المخلفات العضوية من أسواق الخضار؛ وكذلك (هـ) إعداد دراسة جدوى لجمع استرجاع المخلفات مصمم لتسهيل معدلات أعلى وأكثر أماناً من إمكانية استعادة المواد القابلة لإعادة التدوير ومعالجتها.

يفترض النهج المقترح بأن العديد من التحديات الراهنة التي تواجه عملية جمع المخلفات هي مرتبطة بعدم ملائمة مواقع محطات الترحيل الحالية، الأمر الذي يفضي إلى زيادة التكاليف إذ تضطر شاحنات النقل إلى استغراق وقت إضافي لاجتياز حركة السير المحلية من أجل إفراغ حمولاتها بدلاً من جمع المخلفات. كما يسعى هذا النهج أيضاً إلى تعزيز خدمات معالجة المخلفات والتخلص منها في المنشآت الأكبر حجماً حيث يكون بالإمكان مراقبة الجودة عن كثب. ومع وجود التصميم الملائم للمنشأة واستخدام معدات الفرز والتحويل الحديثة، فإنه سيتم تحقيق معدلات أعلى من إمكانية استعادة المخلفات العضوية، الأمر الذي سيفضي إلى تحقيق تحويل مادي كبير وفوائد بيئية نوعية. كما سيتم أيضاً في إطار هذا المشروع شراء مركبات جديدة لجمع المخلفات ليتم استخدامها من قبل المجموعة الجديدة من المقاولين (مقدمي الخدمة الذين سيتم التعاقد معهم لاحقاً)، وهو شرط مطابق لما يرد في العقد الحالي.

المكون الثاني: بناء القدرات والتوعية العامة: سيتم في إطار هذا المكون دعم ترشيد وتعزيز القدرات المؤسسية، والرصد، والإدارة المالية لقطاع إدارة المخلفات البلدية الصلبة بما يعمل على تمكين أجهزة الإشراف داخل الحكومة المصرية وفي محافظة القاهرة. ولتمكين التحسينات في سياسة المخلفات الخاصة بمحافظة القاهرة وفي خدمات البنية التحتية، فمن المزمع تنفيذ أنشطة المساعدة الفنية التالية: (أ) تحليل شامل للبنية المؤسسية الحالية لخدمات إدارة المخلفات الصلبة على المستويين الوطني والمحلي؛ (ب) إصلاح أنظمة الإدارة العامة، بما في ذلك مراجعة هيكلية التعرف والتكاليف في النظام القائم؛ وتطوير مبادئ توجيهية لوضع هيكلية جديدة للتعرف؛ وتطبيق أنظمة التعرف الجديدة في محافظة القاهرة وتطوير نظام معلومات الإدارة المالية لدعم تعزيز مستويات استرداد التكاليف؛ (ج) إدخال نظم المعلومات الإدارية (برنامج حاسب آلي) لدعم ترشيد تقديم الخدمات وتوفير المعلومات في الوقت المناسب لدعم عملية صنع القرار للتعامل مع مشاكل التشغيل بشكل سريع. وقد يشمل ذلك تطوير وتطبيق نظام المعلومات الجغرافية - المستند إلى أنظمة مراقبة وتسجيل حركة مركبات جمع المخلفات على أساس تجريبي؛ وتطوير خطة لإدارة عملية جمع المخلفات ليتم تنفيذها على أساس تجريبي أيضاً، وتطوير إجراءات لتحصيل التعرف تكون قائمة على أساس الأداء؛ ومراجعة العقود الحالية المبرمة مع القطاع الخاص لتقديم الخدمات؛ (د) تطوير الدراسات والمعايير التي تتناول التصميم والجوانب الفنية لعمليات المدفن صحي، وعمليات النقل ومنشآت معالجة المخلفات وتحويلها إلى أسمدة.

بالإضافة إلى ذلك، فإنه سيتم من خلال هذا المكون دعم (هـ) تطوير وتنفيذ أنشطة التوعية العامة ووضع آلية للتظلم والتعويض بهدف تعزيز مشاركة المواطنين، استناداً إلى مفهوم المسؤولية المشتركة بين المواطنين، والمشغلين والجهات الحكومية. وبصفة خاصة، فقد يتم اللجوء إلى استخدام أدوات المراقبة القائمة على أساس المجتمع المحلي (بطاقات تقييم الأداء، وشبكة الإنترنت أو آليات الإبلاغ القائمة على أساس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) (مثل استخدام الرسائل النصية ومنصات الإعلام الاجتماعي مثل الفيسبوك) كوسائل لتقييم وتوفير نوعية الخدمات المحلية المقدمة في مجال إدارة المخلفات الصلبة في القاهرة. وقد يكون من شأن وجود آلية فاعلة للشكاوى في إطار هذا المشروع ضمان الاستجابة إلى طلبات

التوضيحات بشأن هذا المشروع، وحل المشكلات المرتبطة بعملية التنفيذ ومعالجة الشكاوى بفعالية وكفاءة.

المكون الثالث: إدارة المشروع، ورصده وتقييمه: سيتم من خلال هذا المكون تمويل الترتيبات اللازمة لدعم أنشطة إدارة، ورصد وتقييم كافة الأنشطة المرتبطة بهذا المشروع على نحو ناجح، بما في ذلك: (أ) تأسيس وحدة للعمليات الفنية لهذا المشروع في محافظة القاهرة، إذ سيعتمد عمل هذه الوحدة في المقام الأول على أفراد الطاقم الرئيسيين العاملين في دوائر إدارة المخلفات الصلبة؛ (ب) توظيف الاستشاريين لدعم الوظائف الأساسية لوحدة العمليات الفنية والمساعدة في بناء قدرات أفراد الطاقم العامل من خلال تدريبهم في موقع العمل في مجالات تتعلق بالتنسيق والتيسير، وفي مجال الضمانات الائتمانية (التوريد والإدارة المالية) وأيضاً في مجال الإشراف على السياسات الوقائية البيئية والاجتماعية، ورصدها وتقييمها؛ (ج) تغطية التكاليف الإضافية لوحدة العمليات الفنية والتي تكون مرتبطة بالمشروع، وأيضاً (د) تغطية تكاليف الخدمات الاستشارية المستقلة الأخرى، بما يشمل مسوحات رضى المواطنين، وتنفيذ دراسة لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي للمشروع، وخطة إعادة التوطين المختصرة وتقييمات الجهات المستفيدة من هذا المشروع.

39. قضايا متوقعة تتعلق بالسياسات الوقائية البيئية والاجتماعية:

- المشاورات الأولية لأصحاب المصلحة وبعض القضايا الرئيسية: لقد شددت الاجتماعات والمشاورات الأولية التي جرى عقدها مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة التابعين لجهات حكومية وغير حكومية، بما يشمل ممثلين عن القطاع غير الرسمي من مجتمع الزبالين والمؤسسات الأهلية المعنية في منشية نصر، على الخبرات الواسعة والبيانات التي يمتلكها أصحاب المصلحة بشأن التحديات والفرص في مجال إدارة المخلفات الصلبة في القاهرة. ومن المجالات الرئيسية التي جرى التأكيد عليها الحاجة إلى استيعاب توقعات المجتمعات المحلية على نحو كاف وتحقيق الاستخدام الأمثل للمخلفات. ويتم النظر إلى افتقار النظام الحالي لجمع المخلفات للكفاءة بوصفه أحد التحديات الرئيسية التي تفضي إلى خلق مستوى مرتفع من عدم الرضا في المجتمع المحلي. وعلى نحو مماثل، فإن عدم وجود لوائح واضحة بشأن نقل المخلفات من الحاويات الموزعة في الشوارع يفضي إلى تراكم أكوام المخلفات في الشوارع الأمر الذي يتسبب في خلق مخاطر صحية ناهيك عن تشويه الصورة الجمالية للشوارع والتسبب في تعطيل حركة السير في جميع أنحاء القاهرة. كما أكد أصحاب المصلحة أيضاً على الحاجة إلى البناء على الدروس المستفادة من التجربة السابقة، ولا سيما في مجال إشراك جماعات القطاع غير الرسمي من العاملين في مجال جمع المخلفات.

- لا توجد في الوقت الراهن أية آليات مؤسسة متاحة لمتلقي الخدمات/ السكان لتبادل شواغلهم بشأن قضايا المخلفات الصلبة المحلية في القاهرة. وقد تم من خلال النقاشات التي أجريت مع أصحاب المصلحة المختلفين تأييد وجهة النظر القائلة بأن تعزيز قنوات الاتصال بين المواطنين والدولة بشأن عملية تقديم الخدمات هو أمر ضروري. ويشمل هذا الحاجة إلى تنفيذ حملات تواصل فعالة تتعامل مع المسائل المرتبطة بمستويات التخلص من المخلفات الصلبة وإدارتها على مستوى الأسرة والمجتمع؛ والقضايا المرتبطة بإلقاء القمامة في الشوارع؛ ورفع مستوى الوعي على الصعيد الكلي بشأن التبعات البيئية والصحية المرتبطة بإدارة المخلفات الصلبة على نحو فعال.

- تقييم الأثر البيئي والاجتماعي: يُشترط في إطار هذا المشروع العمل على إعداد دراسة لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي، يجري تناولها في وثيقة السياسات التشغيلية 4.01 الخاصة بالبنك الدولي والتي تغطي موضوع التقييم

البيئي. وسيتم من خلال دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي العمل على تحليل الآثار البيئية والاجتماعية المحتملة في إطار هذا المشروع بالإضافة إلى اقتراح التدابير الهادفة إلى التخفيف من هذه الآثار من أجل إدارة الآثار السلبية التي قد تنشأ. كما ستعمل هذه الدراسة على اقتراح التدابير الرامية إلى تعزيز الآثار البيئية والاجتماعية الإيجابية لهذا المشروع. كما سيتم إعداد دراسة لتقييم الآثار الاجتماعية من أجل ضمان وضع نهج شامل لإدارة القضايا الاجتماعية المرتبطة بالمشروع. وسيتم من خلال تقييم الأثر الاجتماعي إنشاء حوار مع الحكومة لتصميم النهج المستدامة لمعالجة الجوانب البيئية بما في ذلك استحداث طريقة متكاملة للتعامل مع الأشخاص المتضررين من جراء تنفيذ هذا المشروع. وسيتم إدماج النتائج التي تخلص إليها دراسة تقييم الآثار الاجتماعية في تقرير تقييم الأثر البيئي والاجتماعي. وقد جرى التأكيد للجهات الحكومية النظرية على الحاجة إلى ضمان توظيف شركة استشارية مؤهلة ومرموقة لتعمل على إعداد دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وتقييم الآثار الاجتماعية. وبالتالي، ستتطوي عملية تقييم الأثر البيئي والاجتماعي على تنفيذ مشاورات مستفيضة (باللغات المحلية) مع كافة أصحاب المصلحة المعنيين في محافظة القاهرة للحصول على آرائهم ومدخلاتهم حول الآثار المحتملة للمشروع، وللتعرف على أية تدابير مقترحة ترمي إلى الحد من الآثار السلبية للمشروع. وينبغي أن يتم الإفصاح عن دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي على المستوى المحلي وأيضاً من خلال دار المعلومات على موقعالبنك الدولي على الانترنت قبل أن يتم تقييم المشروع. وقد أتاحالبنك الدولي لمحافظ القاهرة وفريقه عينة من الشروط المرجعية للاستشاريين لتنفيذ دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وتقييم الآثار الاجتماعية.

- حيازة الأراضي بصورة غير طوعية وسياسة إعادة التوطين: تغطي وثيقة السياسة التشغيلية 4.12 الخاصة بالبنك الدولي الآثار السلبية المحتملة المرتبطة بحيازة الأراضي والحاجة إلى نقل الأسر والمجمعات المحلية من مواقعهم الحالية إلى مواقع جديدة من جراء الآثار السلبية المترتبة على تنفيذ أنشطة المشروع. وبالنسبة لهذا المشروع المقترح في مجال إدارة المخلفات الصلبة، فإن تقييماً مبركراً قد جرى تنفيذه يفيد بأن الجماعات المحتمل أن تتأثر من جراء تنفيذ هذا المشروع تشمل أصحاب ومستخدمي الأراضي (وربما تتضمن أيضاً العاملين في فرز المخلفات بصورة غير رسمية) اللازمة لهذا المشروع على أساس مؤقت أو دائم أثناء مرحلة بناء أو توسيع/ إعادة تأهيل المدافن صحية، ومحطات الترحيل وتحديد الطرق الواصلة إلى أي من هذه المرافق. وبالإضافة إلى ذلك، فإن سبل معيشة جامعي المخلفات المستفيدين من المدافن الصحية الحالية (إن وجدت)، والتي قد يطلها أثر سلبي من جراء عملية إغلاق مدفن صحي المخلفات الممولة في إطار هذا المشروع، تدرج كذلك تحت الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية. وفي الوقت نفسه، ووفقاً لمحافظة القاهرة والهيئة العامة لنظافة وتجميل القاهرة، فإن الأرض التي جرى تحديدها لإقامة مرافق صحية لإدارة المخلفات الصلبة قرب بلبيس هي أراض مملوكة للدولة وتقع في الصحراء. وسيتم العمل بعناية على فحص إمكانية تسبب هذا المشروع في تحفيز وثيقة السياسة التشغيلية OP 4.12 وذلك من خلال تقييم الآثار الاجتماعية، كما سيتم التأكيد على القرارات المتعلقة بإعداد خطة إعادة التوطين/ خطة إعادة التوطين المختصرة. وينبغي أن تغطي خطة إعادة التوطين/ خطة إعادة التوطين المختصرة الآثار الاجتماعية والاقتصادية المباشرة التي تطل أصحاب ومستخدمي الأراضي اللازمة من أجل إنشاء مرافق مدفن صحي المخلفات والطرق الواصلة إليها. وفي حال كانت عمليات إعادة تأهيل أو إغلاق مواقع المدفن صحي الحالي و/ أو محطات النقل تفضي إلى منع مجموعات معينة من الحصول على مصادر رزقهم، فإنه ينبغي أيضاً العمل على إعداد خطة إعادة توظيف/ خطة إعادة توظيف مختصرة لهذه المجموعات.

4. السياسات الوقائية التي قد تنطبق

سياسات الحماية التي حددها المشروع	نعم	لا	تحدد لاحقاً
التقييم البيئي OP/BP 4.01	X		
الموائل الطبيعية OP/BP 4.04			X
الغابات OP/BP 4.36		X	
إدارة الأفات OP 4.09		X	
الموارد الثقافية المادية OP/BP 4.11			X
الشعوب الأصلية OP/BP 4.10		X	
إعادة التوطين غير الطوعي OP/BP 4.12			X
سلامة السدود OP/BP 4.37		X	
المشاريع على الممرات المائية الدولية OP/BP 7.50		X	
المشاريع في المناطق المتنازع عليها OP/BP 7.60		X	

5. التمويل (المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

التكلفة الاجمالية للمشروع	150.00	اجمالي تمويل البنك الدولي	150.00
فجوة التمويل	0.00		
مصدر التمويل		المبلغ	
المقترض		0.00	
البنك الدولي للإنشاء والتعمير		150.00	
المجموع		150.00	

6. جهات الاتصال

البنك الدولي

الشخص المخول بالاتصال:

إبراهيم خليل دجاني

المسمى الوظيفي:

كبير مديري العمليات

رقم الهاتف:

+9722 236 6541

عنوان البريد الإلكتروني:

idajani@worldbank.org

المقترض/ المستلم

حكومة جمهورية مصر العربية، وزارة التعاون الدولي

الاسم:

محمد همام

الشخص المخول بالاتصال:

مساعد الوزير لشؤون المنظمات الدولية

المسمى الوظيفي:

0020223912815

رقم الهاتف:

mhammam@mic.gov.eg

عنوان البريد الإلكتروني:

الوكالات المنفذة للمشروع

محافظه القاهرة

الاسم:

السيد جلال مصطفى وسعيد

الشخص المخول بالاتصال:

محافظ

المسمى الوظيفي:

00201001421477

رقم الهاتف:

abdrabu1000@yahoo.com

عنوان البريد الإلكتروني:

7. لمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال على:

البنك الدولي

شارع H 1818، مدينة نيو يورك

واشنطن، 20433

هاتف: 458-4500 (202)

فاكس: 522-1500 (202)

الموقع الإلكتروني: <http://www.worldbank.org/infoshop>